معتكف نائبة الأمين العام للأمم المتحدة مع المنسقين المقيمين في أفريقيا

الجلسة الافتتاحية:

العد التنازلي إلى عام ٢٠٣٠: حالة العالم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

كلمة رئيسية

(عبر الإنترنت)

يدلي بها

السيد كلافر غاتيتي

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة

الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

لواندا، أنغولا ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٥

أصحاب المعالي،

نائبة الأمين العام للأمم المتحدة،

المنسقون المقيمون،

الزملاء في الأمم المتحدة وشركاؤها الأعزاء،

السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الشرف أن أنضم إليكم عبر الإنترنت في هذا المعتكف الحاسم الذي يأتي في الوقت المناسب ويجمع قيادتنا في جميع أنحاء أفريقيا في لحظة فارقة في رحلتنا المشتركة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد ضاق المسار أمامنا بشكل كبير مع بقاء خمس سنوات فقط على عام ٢٠٣٠.

إن أفريقيا تجد نفسها اليوم في شبكة معقدة من الأزمات المتعددة من الصدمات المناخية وأزمة الديون المتصاعدة إلى عدم الاستقرار الجيوسياسي والعواقب المدمرة للتشرذم المالي العالمي.

وتتفاقم هذه التحديات بسبب انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وتآكل الأطر المتعددة الأطراف الطويلة الأمد، التي تؤدي معا إلى فراغ إنمائي متزايد يؤثر على القارة.

والعواقب وخيمة.

ففي عام ٢٠٢٤، ارتفع إجمالي الدين العام لأفريقيا إلى ١،٨٦ تريليون دولار أمريكي، مع ارتفاع متوسط نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤٤،٤ في المئة في عام ٢٠١٥ إلى ٦٦،٧ في المئة اليوم.

ونتيجة لذلك، يجري تحويل الموارد عن الأولويات الإنمائية الحيوية الأخرى.

وبالتالي، هناك اليوم، من بين ١٦٩ هدفا قابلا للقياس، ٤ أهداف فقط تسير حاليا على المسار الصحيح.

و٧٠ هدفا يتقدم ببطء شديد، بينما ٢٩ هدفا يتراجع.

وحقيقة أن أكثر من ٦٠٠ مليون أفريقي لا يزالون محرومين من الكهرباء وأن ٤٧٦ مليونا يعيشون في فقر، بما في ذلك ١٤٩ مليونا دفعوا حديثا إلى الحرمان بسبب الاضطرابات المناخية والاقتصادية، تُمثِّل تحديا يتطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية عاجلة.

وعلاوة على ذلك، فقد زادت فجوة التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا بنحو ١،٣ تريليون دولار أمريكي سنويا.

وبينما من المقرر أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا إلى ٣،٨ في المئة في عام ٢٠٢٥ و٤،١ في المئة في عام ٢٠٢٦، إلا أنه لا يزال أقل من النمو البالغ ٧ في المئة المطلوب لتحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة ومكافحة الفقر، رغم أنه يتجاوز تقديرات الناتج المحلي الإجمالي العالمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تبلغ ٣،١ في المئة.

ومع ذلك، ليس كل شيء قاتما بالنسبة لأفريقيا.

يقدم 'ميثاق المستقبل الذي أُعتمد مؤخرا في 'قمة المستقبل' خطة عالمية متجددة واستشرافية ترتكز على التضامن والاستدامة والتحول الرقمي.

والأهم من ذلك، أن أفريقيا لا تبدأ من الصفر.

فالقارة تواصل البناء على الأطر التأسيسية مثل خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وتستفيد من المنابر المفضية إلى التحول مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لإعادة تقويم مسار التنمية الخاص بها.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أشارككم خمس أولويات حاسمة يجب أن توجه جهودنا الجماعية لتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا.

أولا، يجب علينا إصلاح الهيكل المالي العالمي على وجه السرعة، وهو ضرورة أساسية لتصحيح أوجه عدم التماثل الهيكلية التي لا تزال تهمش الاقتصادات الأفريقية.

فالنظام الحالي يحدُّ من إمكانية الحصول على تمويل طويل الأجل وميسور التكلفة، وهو ما يؤدي إلى تفاقم حالة الضعف وخنق التنمية.

واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، كجزء من فريق العمل الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة المعني بالهيكل المالي العالمي، هي في طليعة الدعوة إلى نظام عالمي أكثر شمولا وإنصافا وتمثيلا.

وبالتوازي مع ذلك، فإننا نعمل مع الدول الأعضاء لتعزيز حوكمة المالية العامة وتعزيز التصنيفات الائتمانية السيادية لإيجاد مسارات لزيادة المرونة المالية.

ثانيا، يجب على أفريقيا أن تطلق العنان لإمكاناتها من خلال تعبئة الموارد المحلية القوية.

فالتنمية المستدامة تتطلب تمويلا مستداما من الداخل.

ومع ذلك، لا تزال قدرة أفريقيا في هذا المجال غير مستغلة بشكل كبير.

ويجب أن يصبح توسيع القاعدة الضريبية وكبح التدفقات المالية غير المشروعة ورقمنة أنظمة الإيرادات أولويات استراتيجية.

وبالمثل، يمكن أن يكون توجيه الثروة السيادية وصناديق المعاشات التقاعدية إلى أولويات التنمية الوطنية أداة تفضي إلى التحول.

ومن خلال الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعميق سلاسل القيمة الإقليمية وتعزيز التصنيع القائم على التجارة، يمكن للاقتصادات الأفريقية توسيع حيزها المالي بشكل كبير.

وتلتزم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالعمل جنبا إلى جنب مع المنسقين المقيمين والمؤسسات الوطنية لتصميم وتنفيذ استراتيجيات إدارة مخاطر الكوارث الخاصة بكل بلد ترتكز على استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الشامل.

ثالثا، يجب أن نواجه تقاطع الديون والتنمية والضعف المناخي من خلال حلول متكاملة.

وهذه التحديات يعزز بعضها بعضا ويجب التصدي لها على هذا النحو.

ويعد إصلاح التمويل المناخي أمرا ملحا بشكل خاص حيث لا يزال تمويل التكيف والقدرة على الصمود مجزأ ولا يمكن التنبؤ به وغير كاف.

وعلاوة على ذلك، سيؤدي إنشاء وكالة أفريقية للتصنيف الائتماني إلى تعزيز قدرة البلدان الأعضاء، الأمر الذي يساعد على خفض تكاليف الاقتراض، وزيادة الشفافية، والتصدي للتقييمات غير العادلة التي تجريها وكالات التصنيف العالمية المهيمنة.

وفي الوقت نفسه، تقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم للبلدان في وضع استراتيجيات للتحول الأخضر، بما في ذلك الاستثمار في الطاقة المتجددة، والزراعة المراعية للمناخ، والحلول القائمة على الطبيعة، بحيث يصبح العمل المناخي مسرعا للتنمية.

رابعا، يجب أن نعمل على سد فجوة البيانات الحرجة التي تقوض قدرتنا على التخطيط للتقدم وتنفيذه وتتبعه.

واليوم، تعد فجوات البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة سببا رئيسيا لخروج العديد من البلدان الأفريقية عن المسار الصحيح.

ولذلك تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تحديث النظم الإحصائية، وتمكين التشغيل البيني بين المؤسسات الحكومية، ورقمنة التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية.

خامسا، يجب على أفريقيا أن تتكلم بصوت واحد على المسرح العالمي.

ويتيح المؤتمر الدولي الرابع القادم لتمويل التنمية، والقمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية، الدورة الثلاثون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٥ فرصا حاسمة للارتقاء بالأولويات الجماعية لأفريقيا.

ويجب ألا تصبح هذه الفرص ضائعة.

ويمكن لأفريقيا، بمواقف متماسكة وقائمة على البيانات وذات منحى عملي، صياغة خطة التنمية العالمية.

واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع، على استعداد لدعم هذا المسعى.

المندوبون الموقرون،

إن للمنسقين المقيمين دورا رئيسيا يضطلعون به.

أنتم في وضع فريد يسمح لكم بإيجاد التكامل على المستوى القطري، وضمان اتساق السياسات، وتعبئة الإرادة السياسية، وتحفيز العمل المنسق سعيا لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

معا، يمكننا العمل للمساعدة في إعادة تقويم مسار أفريقيا نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

شكرًا لكم.